

بيان صحفي

٤ نوفمبر ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٤ نوفمبر ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥٪.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ١,٦٩٪ خلال سبتمبر مقابل ٢,٨٥٪ في أغسطس ليظل المعدل السنوي للتضخم العام عند مستوى ١٠,٩٧٪ في سبتمبر. وتجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر ٢٠١٠ قد شهدت ارتفاعات حادة في أسعار الخضروات والفاكهة بالإضافة إلى أسعار اللحوم والدواجن نتيجة تفاقم اثر نقص المعروض منها. وتمثل الزيادة في أسعار هذه السلع ما يزيد عن ٦٠٪ من المعدل السنوي للتضخم العام في تلك الفترة. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٢٢٪ في سبتمبر مقابل ٢,٨٢٪ في أغسطس بينما انخفض المعدل السنوي إلى ٧,٥٩٪ في سبتمبر مقارنة بـ ٨,١٦٪ في أغسطس. وتمثل الزيادة التي شهدتها أسعار اللحوم والدواجن ٦٠٪ من المعدل السنوي للتضخم الأساسي بين شهري يوليو وسبتمبر ٢٠١٠.

وعلى صعيد آخر، فقد تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصبح ٥,٤٪ بدلا من ٥,٩٪ السابق إعلانه. وبنظرة مستقبلية، فإن التطورات الاقتصادية العالمية التي بدأت في الظهور تدريجياً في الآونة الأخيرة قد خلقت حالة من عدم التيقن بالنسبة لبوادر التحسن في الاقتصاد العالمي، ومن المحتمل أن تؤثر هذه الحالة على الاستثمار المحلي والطلب الخارجي.

وبناء على ما تقدم، ورغم الزيادة الحادة في أسعار السلع الغذائية، فإن التغيير في أسعار السلع غير الغذائية ظل منخفضاً منذ أوائل عام ٢٠٠٩ مما يدل على احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التعافي في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فإن لجنة السياسة النقدية تتابع عن كثب مخاطر احتمالات انتقال الصدمات المتعلقة ببعض السلع الغذائية إلى أسعار سلع أخرى.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد - وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg